الرعاية الاجتماعية للأحداث الجانحين

Assistance Sociale Pour Les Jeunes Délinquants

وفاء مطيع*

كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بطنجة جامعة عبد المالك السعدي، المغرب

ouafaamoutia@gmail.com

تاريخ الاستلام: 10 / 02/ 2018 تاريخ القبـول: 12 /03/ 2018

ملخّص

إن الرعاية الاجتماعية للمنحرفين هي من الأمور التي حظيت بقدر كبير من العناية في المجتمعات المعاصرة، نظرا لأهميتها ودورها في مساعدة هذه الفئة وتلبية احتياجاتها الإنسانية، وإذا كانت الرعاية الاجتماعية تعود بالنفع على المنحرفين بصفة عامة فإنها بالنسبة للأحداث الجانحين تعد ضرورة خاصة نظرا لأهميتها الوقائية والعلاجية، لذا نجد أن دول العالم وضعت ضوابط وقواعد إنسانية بناءة من أجل علاج سلوك الأحداث الجانحين وتمكينهم من التكيف مع قيم المجتمع الذي يعيشون فيه وعاداته، وفي هذا المقال سنحاول تسليط الضوء على ماهية الرعاية الاجتماعية، وعلى أهميتها ودورها في علاج وتقويم سلوك الأحداث.

الكلمات المفتاحية: الأحداث، الجنح، الرعاية الإجتماعية، القانون، القضاء.

Résumé:

La prise en charge sociale des délinquants est l'une des questions qui a suscité beaucoup d'attention dans les sociétés contemporaines, en raison de son importance et de son rôle pour aider ce groupe et répondre à ses besoins humains, et si la protection sociale profite aux délinquants en générale, alors pour les jeunes délinquants c'est une nécessité particulière en raison de son importance Préventive et curative, nous constatons donc que les pays du monde ont mis en place des contrôles et des règles humains constructifs pour cette prise en charge afin de traiter le comportement des jeunes délinquants et de leur permettre pour s'adapter aux valeurs et coutumes de la société dans laquelle ils vivent, et dans cet article nous essaierons d'éclairer ce qu'est le social care, son importance et son rôle dans le traitement et la correction des événements de comportement.

Mot clés: Juvéniles, délits, protection sociale, droit, justice.

* البريد الإلكتروني للمرسل:ouafaamoutia@gmail.com

مقدمة

يعتبر انحراف الأحداث، كما يبدو في وضعه الحالي ظاهرة حديثة اقترن ظهورها في المجتمعات المعاصرة بالانقلابات الصناعية والتقنية، وتطور الأبنية الاقتصادية والاجتماعية، بجانب تطور الإعلام والتواصل، ومع هذا التطور تطورت وتعددت جنح الأحداث وأصبح لدى هذه الفئة تصرفات وسلوكيات مخالفة للقانون، ولكن يبقى أن هؤلاء الجانحون ينتمون إلى المجتمع، ويؤثرون فيه ويتأثرون به، فأصبح دور هذا المجتمع ليس عقابهم وردعهم وإيلامهم، بل علاجهم وتعديل سلوكهم عبر برامج علاجية وإصلاحية مقدمة من هيئات متخصصة، ليعودوا للمجتمع عناصر صالحة وفاعلة، ويعرف ذلك بالرعاية والعناية الاجتماعية، ومن أجل ذلك أبرزت المنظمات والهيئات الدولية والوطنية أهمية الإصلاح والتأهيل، وأصدرت تعليمات للعناية والرعاية بالأحداث، وركزت على تدريبهم وتأهيلهم وإصلاحهم، وإكسابهم المعرفة، وغرس السلوكيات والأخلاقيات المقبولة اجتماعيا، وبالتالي يكون لذلك دور في إعطاء الفرصة للجانح، بإعادة اندماجه في المجتمع وجعله عضواً نافعا وفاعلا، فالرعاية الاجتماعية في المجتمع الحديث تعتبر مدخلا أساسيا في عملية التنمية الاجتماعية والاقتصادية وانتقالا مهما للوصول إلى الرفاهية الاجتماعية على المستوى العام، وبهذا تصبح الرعاية الاجتماعية أحد مصادر التغير الاجتماعي وتحسين المستوى المعيشي.

وفي هذا الإطار فإن الرعاية الاجتماعية للأحداث الجانحين تهدف إلى تعديل سلوكهم كي يصبحوا أفرادا منتجين في المجتمع بعد أن كانوا عنصرا من العناصر التي تهدد استقرار وأمن المجتمع. فالواقع أن ظاهرة جنوح الأحداث تعد أحد الظواهر التي تواجه المجتمع وتهدد استقراره، بالنظر إلى أن الأحداث الجانحين هم أفراد خرجوا عن المعايير والقيم الاجتماعية المتفق عليها، مما يدفع المجتمع إلى اتخاذ إجراءات لمواجهة هذا النوع من السلوك. لكن هذه المواجهة لم تعد تقتصر على الجانب العقابي فحسب، بل امتدت في الوقت الحالي لتشمل كذلك الرعاية الاجتماعية من خلال مؤسسات متخصصة يتم إنشائها لهذا الغرض. وفي ضوء ذلك تعد الرعاية الاجتماعية للأحداث الجانحين بمثابة نظام يضم العديد من الوسائل وأنماط التدخل الاجتماعي التي تهتم بتحسين الظروف المعيشية لهذه الشريحة عن طريق العديد من المراحل والعمليات التي من شأنها أن تحد من المشكلات الاجتماعية الناجمة عن جنوح الأحداث وفي ذات الوقت معالجتها

فماذا يقصد برعاية الأحداث وتأهيلهم اجتماعيا؟ وما هو دور هذه الرعاية في إصلاح الحدث وتأهيله وحمايته؟ وما هي الأساليب الملائمة لتطوير الرعاية الاجتماعية الموجهة للأحداث الجانحين؟

من أجل الإجابة عن هذه الأسئلة وغيرها، فإني قسمت هذا المقال إلى مبحثين:

المبحث الأول: الإطار النظري للرعاية الاجتماعية للأحداث الجانحين.

المبحث الثاني: دور الرعاية الاجتماعية في تأهيل الحدث الجانح.

المبحث الأول: الإطار النظري للرعاية الاجتماعية للأحداث الجانحين

تعتبر الرعاية الاجتماعية نظاما يضم العديد من الوسائل وأنماط التدخل الاجتماعي التي تهتمم بتحسين الظروف المعيشية للأفراد والمجتمعات عن طريق العديد من المراحل والعمليات، التي من شأنها أن تحد من المشكلات الاجتماعية والنفسية أو تعالجها، وهي بذلك تتضمن العديد من البرامج والخدمات الموجهة للفرد والأسرة.

وقبل التطرق إلى الدور الذي تلعبه الخدمات الاجتماعية في الحد من ظاهرة جنوح الأحداث، لا بد أولا من تحديد المقصود بالرعاية الاجتماعية والأحداث الجانحين (المطلب الأول) ثم التطرق إلى بعض النظريات التي تفسر السلوك الجانح من الناحية الاجتماعية، لأن تحديد السلوك الإجرامي وتفسيره يساعد في معرفة أساليب علاجه والتصدي له (المطلب الثاني).

المطلب الأول: المحددات النظرية للرعاية الاجتماعية للأحداث الجانحين

إن الانحراف غالبا ما يكون نتيجة عوامل مركبة بعض منها يكمن في بيئة الطفل والأخرى في الطفل نفسه، ولذلك فإن طبيعة الانحراف تتباين بسبب تأثير البيئة وطبيعة الحدث المنحرف، وتجدر الإشارة إلى أن الشخص المنحرف ليس بالضرورة أن يكون مريضا نفسيا، بل في الواقع يوجد كثير من المنحرفين ذوي الشخصيات السوية، والمتكيفة تماما، ولذلك يجب أن يوضع في الاعتبار كل وجهات النظر المفسرة للانحراف عند دراسة الحدث المنحرف[1].

أولا: ماذا نقصد بالرعاية الاجتماعية

إن الرعاية الاجتماعية هي نظام شامل من البرامج والخدمات التي تقدم للفرد والأسرة وتحاول أن تسهم بشكل أو بآخر في حل مشاكلهما، كما أن الرعاية الاجتماعية مجموعة من المؤسسات التي ينشئها المجتمع، ومجموعة من الأنشطة والخدمات التي تقدم للناس وفقا لإيديولوجية معينة، وبأساليب خاصة بغرض رفع المستوى المعيشي اقتصاديا واجتماعيا وصحيا وثقافيا ومساعدة الناس لحل مشكلاتهم.

تعتبر الرعاية الاجتماعية نظاما يضم العديد من الوسائل وأنماط التدخل الاجتماعي التي تهتم بتحسين الظروف المعيشية للأفراد والمجتمعات عن طريق العديد من المراحل والعمليات، التي من شأنها أن تحد من المشكلات الاجتماعية أو تعالجها، وهي بذلك تتضمن العديد من البرامج والخدمات الاجتماعية الموجهة للفرد والأسرة بجانب الجهود والإسهامات لدعم النظم الاجتماعية في المجتمع[2].

وتعرف الرعاية الاجتماعية إجرائيا بالنسبة للأحداث بأنها "الجهود المنظمة التي تبذلها المجتمعات من خلال مؤسساتها الرسمية، بهدف تقديم كافة صور الدعم المطلوب للأحداث الجانحين أو ممن هم مهددين بالجنوح، وذلك بهدف

مساعدتهم على التكيف مع بيئتهم، وإعادة إدماجهم في المجتمع مرة أخرى كأعضاء فاعلين، يمارسون أدوارا في الخطط التنموية الطموحة التي يتطلع إليها المجتمع[3]".

فالرعاية الاجتماعية تهدف إلى تمكين الحدث المنحرف من استعادة دوره الإيجابي في الأسرة والمجتمع، فإلى جانب إشباع حاجاته المادية يهتم التأهيل بإشباع حاجاته الانفعالية والنفسية[4] ولا يقتصر دور التأهيل الاجتماعي على اكتشاف مهارة الحدث، وقدرته والعمل على تنميتها، بل يحقق له أيضا احترام الذات والاعتماد على النفس والشعور بالأمن والاستقرار، فهو يساعد على بنائه ليتكيف مع السلوك السوي، فالتأهيل الاجتماعي عملية تتضمن سلسلة من الخطوات المتكررة المرتبطة ببعضها في النهاية إلى تحقيق الهدف من التأهيل وهي تعمل على الاستفادة من قدرات وطاقات الحدث بأقصى قدر ممكن مع ضرورة الاستفادة من الإمكانات المجتمعية والبيئية لمساعدته في التغلب على مشكلاته.

ثانيا: مفهوم الحدث الجانح

بالنسبة لمفهوم الحدث[5] الجانح فإن مفهومه يرتبط بالسن، وبتقسيم سن الإنسان –وخاصة في مراحله الأولى– إلى عدة فترات عمرية يثبت للشخص في كل منها درجة من المسئولية، بحسب ما يتوافر لديه من عناصر الإدراك والتمييز، استنادا إلى قاعدة أن "المسئولية تدور مع الإدراك والتمييز وجودا وعدما، كمالا ونقصانا"، وهذا الإدراك والتمييز اللذان هما أساس المسئولية، الجنائية أو المدنية، يتأثران في الصغر بالسن وبسلامة العقل في جميع الأحوال.

وبالفعل فإن عامل السن إلى جانب ملكة العقل، تعد من العوامل الحاسمة التي يتأثر بها إدراك الشخص وتمييزه، في المراحل الأولى من حياته، لهذا كان من الضروري تحديد سن أدنى لا بد من بلوغه لاعتبار الشخص قادرا على تحمل تبعات أفعاله (الأفعال الضارة، الأعمال الإجرامية، التحمل بالاتزامات...). وهذا هو ما يسمى بسن الرشد القانوني، الذي هو قرينة قانونية، ولكنها قرينة قانونية مطلقة وضعها القانون لمنع الخلاف والتضارب في توافر شروط الإدراك والتمييز من الناحية الواقعية. واعتبارا لمبدأ التناسب بين الإدراك والتمييز والمسئولية الجنائية، أوجد المشرع عدة مستويات للمسئولية، بحسب ما يثبت للشخص من عناصر النضج وتوافر شروط التمييز[6].

إذن فإن أهم ما يميز الحدث هو نقصان الإدراك والتمييز لديه، لذلك فإنه يكون أولى الفئات الاجتماعية بالرعاية الاجتماعية، وبالفعل فإن أغلب دول العالم عملت على أن يحظى الحدث بالنصيب الأكبر من هذه الرعاية ووضعت ضوابط وقواعد إنسانية بناءة تمكن الأحداث الجانحين من الحصول على الرعاية والعناية اللازمة من أجل علاجهم وتأهيلهم للتكيف مع قيم المجتمع الذي يعيشون فيه وعاداته.

المطلب الثاني: النظريات الاجتماعية المفسرة للجنوح

إن نقطة الالتقاء في هذه النظريات هي دراسة الجنوح كظاهرة اجتماعية تخضع في شكلها وأبعادها لقوانين المجتمع، ولا يمكن لنا حصر جميع النظريات التي اهتمت بالجانب الاجتماعي لجنوح الأحداث لكثرتها وتعدد مشاربها، لذا فإن البحث في هذه النظريات سيقتصر على الجانب الذي يهم هذه الدراسة فقط.

- **نظرية الاختلاط التفاضلي**[7] :

تعتبر العالم الأمريكي سذرلاند(satherland)[8] والملقب بعميد مدرسة علم الإجرام مؤسس هذه النظرية.

فهذه النظرية تذهب إلى أن الشخص المجرم إنسان عادي وسوي سواء من حيث النمط الجسماني أو العقلي أو نمط الشخصية، وأن لديه نفس الدوافع التي تؤثر في سلوك الشخص السوي من حيث فكرته عن الصواب والخطأ، كما أنه قد يعيش في مجتمع مفكك يميل إلى خلق الانحراف بين أفراده، وبالتالي يتعرض الأفراد لكلا النمطين من القيم، وهنا لا تصبح الجريمة في نظر سذرلاند مجرد فعل عشوائي، ولكنها فعل منظم إلى حد كبير، يعد نتاجا لعملية منظمة تخضع لمجموعة من القواعد والمعايير.

ولذلك يرفض سذرلاند مفهوم التفكك الاجتماعي عند تفسير الجريمة، ويأخذ بمفهوم الجماعة المتباينة التنظيم[9].

وتدعي هذه النظرية بأن السلوك الإجرامي هو سلوك متعلم، وأن المجرم يكون لديه إلمام وخبرة، وذلك بعد أن يكون لديه دافع لارتكاب الجريمة.[10]

ويذهب سذرلاند إلى أن هناك سبع عمليات تدفع الطفل إلى ارتكاب السلوك الجانح، والانخراط في بعض الجماعات الإجرامية:

1-يشاهد الطفل داخل المنزل المواقف والأنماط والنماذج السلوكية المنحرفة، وبمرور الوقت فإنه يكتسب ويتعلم بعض هذه الأنماط السلوكية المنحرفة.

2- إذا كان الوالدان يحددان موقع المنزل جغرافيا، وبالتالي اجتماعيا، فإن موقع المنزل يحدد بدوره-إلى حد كبير- أنماط السلوك التي سوف يتفاعل الطفل معها، فإذا كان المسكن يقع في منطقة أو بيئة منحرفة، فإن احتمال تفاعل الطفل مع تلك النماذج المنحرفة سيصبح قويا، وذلك بعكس إذا كان المسكن يقع في منطقة يقل فيها الانحراف فإن احتمال تفاعله مع النماذج السلوكية المنحرفة والتعرض لها سيصبح احتمالا ضئيلا.

3-يحدد المنزل قيم الأشخاص، كما يعين نوع الأفراد الذين يمكن إقامة علاقات معهم فقد يتعلم الفرد تجنب المهاجرين الجدد وأفراد الطوائف أو الحرف المهنية، ورجال الشرطة وغيرهم.

4-قد يطرد الطفل من المنزل لسوء سلوكه، وبهذا ينعزل عن جماعته المرجعية السوية، ولا يمارس دوره كعضو عامل في جماعة متكاملة، والأمر الهام هنا أن انعزال الطفل عن الأسرة قد يزيد من احتمال ارتباط الطفل بالأنماط السلوكية المنحرفة.

5-قد يؤدي فشل عملية التنشئة الاجتماعية إلى إخفاق الطفل في معرفة ما هو السلوك المنحرف الواجب عليه اجتنابه وما هو السلوك السوي الواجب عليه إتباعه.

6-إذا لم يتعلم الطفل في المنزل الطاعة –من خلال عملية التنشئة الاجتماعية- فإن ذلك يؤدي به إلى استنكار السلطة بصفة عامة.

7-يمارس التوتر النفسي والاضطرابات العاطفية داخل المنزل دورا كبيرا وأثرا فعالا على الأطفال، حيث تنعكس تلك الاضطرابات العاطفية على السلوك، وهنا يعد السلوك المنحرف رد فعل لما يسود المنزل من تفكك واضطراب[11].

ويبدو واضحا من خلال ما سبق أن السلوك الجانح لدى سذرلاند هو سلوك مكتسب وليس موروثا، فهو سلوك سبق للمجرم أن تدرب عليه بواسطة الاتصال مع أشخاص آخرين. وأن المجرمين هم في الواقع أفراد أسوياء من الوجهة العضوية والنفسية حيث أثبتت الدراسات العلمية أن المجرمين المرضى لا يمثلون إلا نسبة ضئيلة من المجرمين بوجه عام، وهذا ما يؤخذ على هذه النظرية إذ أن الاهتمام بالمجرمين الأسوياء دون غيرهم من غير الأسوياء يتعارض مع الهدف من علم الإجرام، إذ أن هذا العلم يشمل دراسة الجرائم بوجه عام سواء وقعت من أسوياء أو غير أسوياء، حيث أن الأمر في النهاية يتعلق بتحديد عوامل السلوك الإجرامي[12].

وفي الواقع فإن نظرية المخالطة استطاعت فعلا أن تفسر جانب مهم من عوامل السلوك الإجرامي الذي يتم عن طريق التعلم والتدريب عليه، إلا أنها عجزت عن تفسير أصناف أخرى من السلوك المنحرف، فهناك جرائم الأحداث التي يرتكبها الشخص في سن مبكرة دون أن تحظى بعد بفرص المخالطة وإمكانية تعلم السلوك الإجرام أو التدريب عليه، كما أن المخالطة لا تصلح لتفسير طائفة الجرائم العاطفية أو الانفعالية، وهي جرائم تحدث استجابة لمؤثرات انفعالية عارضة، ولا ترتبط في ذلك بتعلم سابق أو بتدريب على ارتكابها[13].

- **نظرية مرتون merton**

عرض عالم الاجتماع الأمريكي "مرتون" آراءه انطلاقا من البنية الاجتماعية التي تتألف من عنصرين أساسيين هما "الأهداف والمعايير" فللوصول إلى الأهداف يسلك الفرد أسلوبا معينا لتحقيقها أسماه مرتون "المعايير" وعندما يعطي

المجتمع أهمية للمظهر على حساب الأسلوب الذي يحقق الأهداف يحصل الانحراف، لأن الفرد يحاول الحصول على المكاسب بطريقة غير مشروعة وهذا يحصل في البنى الاجتماعية التي أصابها الخلل فيقع الفرد في تناقضات ويعاني من صراع نفسي يدفع به إلى الانحراف للخروج من المأزق المادي الذي يحاصره[14]. ويقرر مرتون أن التناقض بين الأهداف الثقافية والوسائل الاجتماعية لا يعد سببا كافيا في حد ذاته لظهور السلوك المنحرف، إذا لم يحدث في مجتمع تسوده إيديولوجية المساواة وإتاحة الفرصة لتحقيق الأهداف بصورة متساوية، وبالتالي فإن التناقض بين الإيديولوجية المنتشرة وهي المساواة في إتاحة الفرصة بدرجة متساوية أمام الجميع- وبين الحالة الواقعة فعلا- وهي عدم المساواة في إتاحة الفرصة يؤدي إلى ظهور السلوك المنحرف[15].

- **نظرية التفكك الاجتماعي:**

يرى أصحاب هذه النظرية أن الظاهرة الإجرامية ترجع إلى التفكك الاجتماعي، وقد اعتمدت سيلين sellin في إقامة نظريته على المقارنة بين أنواع المجتمعات المختلفة وبين مراحل حياة الفرد داخل المجتمع الواحد. وانتهي إلى القول أن المجتمعات البدائية تتسم بالانسجام في ظروفها وكذلك في مطالب أفرادها وأهدافهم وتطلعاتهم، وعلى العكس من ذلك يكون المجتمع الحضري، حيث يسوده عدم الانسجام بين ظروف أفراده وغاياتهم، ويعود ذلك إلى اتساعه، وتحدد الجماعات المتباينة التي تعيش فيه الأمر الذي يقضي إلى تعارض المصالح[16].

المبحث الثاني: دور الرعاية الاجتماعية في تأهيل الحدث الجانح

ظهرت الرعاية الاجتماعية كمقاربة علمية ومنهجية وأداة عمل داخل المؤسسات المهتمة بإعادة تربية الجانحين، في السنوات الأخيرة من القرن العشرين، حيث جاء استجابة لتزايد الظواهر الاجتماعية المرتبطة بالجنوح كأحد مخلفات الحرب الثانية والثورة الصناعية، وكذا كرد فعل للحضور القوي لبعض المدارس المتعلقة بتفسير الظاهرة الإجرامية سواء عند الكبار والصغار. وبالنسبة الرعاية الاجتماعية للأحداث الجانحين فإن المربي أو الأخصائي الاجتماعي هو العمود الفقري لهذه العملية فهو الذي يوجه الحدث ويغير سلوكه ويؤهله للاندماج في المجتمع من جديد (المطلب الأول). ونظرا لهذا الدور المهم الذي يقوم به المربي والمؤسسات المختصة من أجل إعادة تأهيل الجانحين فإنه يجب تولية مزيد من الاهتمام بهذه المؤسسات وكذا الأطر العاملة بها للرفع من المردودية ولمساعدتها لتأدية واجبها على أكمل وجه (المطلب الثاني).

المطلب الأول: أهمية دور الأخصائي الاجتماعي في تأهيل الحدث

التأهيل الاجتماعي أو التنشئة الاجتماعية هي عملية يمتص الحدث من خلالها، قيم المجتمع ومثله وعاداته وتقاليده وأعرافه وأخلاقياته، ويتعلم من خلالها الإتيان بأنماط السلوك المقبولة دينيا وأخلاقيا، وبموجبها يصبح عضوا نافعا في المجتمع ومتكيفا معه ومتحد معه[17].

وللأخصائي الاجتماعي دور هام في عمليات التأهيل الاجتماعي للأحداث المنحرفين فهو يقوم بمساعدة الحدث للتغلب على الأسباب التي أدت إلى انحرافه أو التخفيف من آثارها، فمن خلال خدمة الفرد يركز الاختصاصي في دراسته على التاريخ الاجتماعي للحدث فيتوصل لظروف انحرافه وهل هو عارض أم متكرر، وهل هو منتشر في أسرة الحدث، وما رأي الأسرة في انحراف الحدث، وتفسير الحدث للسلوك الذي صدر عنه ومدى وعيه بخطورة هذا السلوك.

كما يدرس شخصية الحدث من الناحية الجسمية والعقلية والاجتماعية والوجدانية مع التركيز على التاريخ التطوري للحالة ومدى تأثيره على ظروف الانحراف بحيث يشمل الجو النفسي العام الذي واجهه الطفل في أسرته ومواقف الإحباط التي قابلته والمواقف المؤلمة التي تعرض لها، ومرحلة الفطام هل جاءت تدريجية أم فجائية، والنمو الطبيعي للطفل والمواقف والخبرات الأليمة التي عاشها وتكون قد ثبتت كراهيته لأنماط معينة أو سلوكه الأناني أو العدواني، ومن تم يتصرف الاختصاصي الاجتماعي على الأسباب الكامنة وراء طبيعة السلوك الانحرافي الحالي أو الاضطراب النفسي وهذا يرشده في عملية التأهيل الاجتماعي.

ويدرس أيضا بيئة الحدث الداخلية – أسرة الطفل- ومستواها الاقتصادي والاجتماعي والخلقي والديني ودرجة تماسكها كما يدرس بناءها الاجتماعي وبيئة الحدث الخارجية مثل

" المدرسة" ودرجة تحصيله الدراسي واتجاهاته نحوها وعلاقته بمدرسيه وزملائه، أو العمل وحياته المهنية، أو في الحي والعادات والتقاليد التي تسود الحي ووسائل اللهو به وكيفية قضاء وقت الفراغ.

ثم ينتقل الاختصاصي الاجتماعي بعد ذلك إلى تحديد العلاج الاجتماعي للحدث بتأهيله وتحويله إلى إنسان قادر على التكيف مع المجتمع الذي ينتمي إليه، ويتم التركيز على شخصية الحدث " العلاج الذاتي" ويشمل تدعيم ذات الحدث للتخلص من المشاعر السلبية، وتعديل استجابات الحدث للمواقف، خاصة استجاباته السلبية والعدوانية وسلوكه الاندفاعي في التفكير وتعديل عادات الحدث العلاج السلوكي عن طريق القدوة الحسنة والتدعيم.

كما يحدد المتخصص الاجتماعي العلاج البيئي في صورة خدمات مباشرة تقدم للحدث خلال وضعه تحت المراقبة الاجتماعية في بيئته الطبيعية، وإلحاقه بأحد الأندية لشغل وقت فراغ الحدث بطريقة إيجابية مثمرة، أو إلحاقه بمدرسة داخلية، أو وضعه في رعاية أسرة بديلة إذا كانت الأسرة غير صالحة لرعايته، وإلحاقه بالعيادة النفسية في حالة الاضطراب النفسي، وقد تكون في صورة خدمات غير مباشرة تستهدف تعديل اتجاهات المحيطين بالحدث في الحالات التي يظهر فيها أن الانحراف يقع على مسئولية القائمين بتنشئته.

ومن خلال العمل مع جماعات الأحداث يلعب الاختصاصي الاجتماعي دورا هاما في عملية التأهيل الاجتماعي، فالجماعة وسيلة لاكتساب السلوك، وأيضا تعديله عن طريق مقابلة كل من الحاجة إلى الانتماء والحاجة إلى التقبل، حيث أنها من الحاجات النفسية اللازم توافرها لضمان النمو الإنساني السليم، فمن خلال الجماعة يتم التأهيل الاجتماعي عن طريق التفاعلات والعلاقات داخلها وبالتالي غرس القيم الاجتماعية كالصدق والأمانة ومراعاة آداب السلوك والقواعد العامة والقوانين.

والاختصاصي الاجتماعي يعمل من خلال الجماعة أيضا على ضبط السلوك الاجتماعي، كما أنه يعمل كناقل للعرف والتقاليد بالمجتمع وقيمه من خلال مواقفه وتصرفاته الشخصية، كما أنه الخبرات التربوية ويقدم المعلومات والمعارف من خلال ربط ذلك بالحاجات والرغبات الموجودة في الجماعة حتى تثمر الآثار الفعالة المتطلبة، كما يعمل على إكساب الحدث إدراكا ووعيا بالقيم التي تفرضها حياة الجماعة على الفرد[18].

المطلب الثاني: الأساليب الملائمة لتطوير الرعاية الاجتماعية الموجهة للأحداث الجانحين

نظرا لأهمية برامج الرعاية الاجتماعية المقدمة للأحداث الجانحين لا تعود بالنفع على الأحداث وحدهم بل إنها نافعة لكافة فئات المجتمع فهي تعمل على تحقيق رفاهية واستقرار كافة الفئات الاجتماعية دون تفرقة، لذا فإنه أصبح من اللازم التفكير في بلورة الأساليب الملائمة في الوقت الراهن لتطوير هذه الرعاية والعمل على تحديث آلياتها، ومن بين هذه الأساليب:

1- الحاجة إلى تنفيذ تقييم دوري لبرامج الرعاية الاجتماعية الموجهة للأحداث الجانحين، والعمل على أن تكون متوافقة مع مبدأ "تعزيز مبادئ الرعاية الاجتماعية وتطويرها لبناء مجتمع قوي ومنتج" يستثمر طاقات كافة أفراده.

2- زيادة الاهتمام بإعداد وتأهيل الكوادر البشرية العاملة في مجال تقديم الرعاية الاجتماعية للأحداث الجانحين وذلك في كافة المؤسسات المعنية بهذا الغرض.

3- عقد ورش عمل يشارك بها متخصصون في مجال الرعاية الاجتماعية والخبراء المعنيين بالأحداث الجانحين، ومناقشة أنسب السبل للارتقاء بأوضاعهم وعلاجها وفق المنهج العلمي المنطلق من مبادئ: الوقاية والعلاج وإعادة التأهيل والإدماج الاجتماعي للأحداث الجانحين.

4- استطلاع رأي الأحداث الجانحين أنفسهم فيما يقدم إليهم من برامج رعاية اجتماعية، وأخذ مقترحاتهم في هذا الإطار بعين الاعتبار، بوصفهم الفئة المستهدفة بالرعاية، ما من شأنه إفادتهم بأقصى استفادة ممكنة من مختلف برامج الرعاية الاجتماعية القائمة، والتعرف على أوجه القصور التي ينبغي العمل على تلافيها مستقبلاً.

5- ضرورة تكثيف الحملات التوعوية بكافة الوسائل المتاحة – (وسائل الإعلام التقليدية والحديثة عبر شبكات التواصل الاجتماعي، والندوات التثقيفية، والنشرات التوعوية، والمنابر الدينية وغيرها) – لغرض التوعية بظاهرة جنوح الأحداث، ومسبباتها، وأشكالها، ووسائل التعامل المناسبة مع الأحداث الجانحين، وكيفية مساهمة الأفراد والجماعات في إعادتهم إلى المجتمع بالصورة التي تضمن تلافي أية آثار سلبية ترتبت على الجنوح، وتجاوز تلك الآثار إلى تعزيز السلوكيات الاجتماعية البناءة من جانبهم كأفراد طبيعيين.

6- التركيز على تأهيل الأخصائيين الاجتماعيين والنفسيين والعاملين عموما بمراكز ووحدات حماية الطفولة، وكذلك في الحملات التوعوية على خطورة الوصم الاجتماعي لهذه الفئة على مستقبل حياتهم سواء على المستوى الشخصي لهؤلاء الأحداث الجانحين، أو فيما يتعلق بالمجتمع ككل على المستوى العام. والعمل بدلاً من ذلك على إكسابهم الثقة بأنفسهم وقدرتهم على تجاوز مشكلاتهم والعودة إلى جادة الصواب مرة أخرى[19].

خاتمة

وبصفة عامة، فإن الرعاية الاجتماعية للأحداث –سواء منهم الجانحون أم المعرضون للجنوح– لها دور مهم في تربيتهم وإعادة تأهيلهم، لكن نجاح هذه العملية رهين بأن يقوم به مختصون اجتماعيون ونفسيون الذين يعملون على تقويم وتنمية شخصية الحدث الجانح بما يؤهلها للانخراط مرة أخرى في المجتمع العام، ويتطلب ذلك تقديم صور الرعاية الضرورية، والعمل على إدماج الحدث الجانح بالجماعة التي ينتمي إليها والعناية بظروفه الاجتماعية الخاصة، فضلا عن العمل على ربط الحدث الجانح بأسرته الطبيعية تمهيدا لعودته إليها في فترة لاحقة، كما تستمر الرعاية الاجتماعية للحدث الجانح بعد خروجه من المؤسسة المودع بها من خلال متابعته في الدراسة أو العمل، وذلك بهدف تذليل العوائق التي قد تصادفه بالبيئة الطبيعية، باستخدام الإمكانات المتاحة بالمجتمع لمواجهتها، بما يتحقق معه عدم العودة إلى الانحراف مرة أخرى.

التهميش:

[1]– عدلي السمري وآخرون: علم اجتماع الجريمة والانحراف، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى 2010. ص: 117.

[2]– أحمد مصطفى خاطر: الخدمة الاجتماعية، نظرة تاريخية، المكتب الجامعي الحديث مصر الطبعة الثانية 1998. ص: 3.

[3]– علي يحيى آل سعود: الرعاية الاجتماعية للأحداث الجانحين في المملكة العربية السعودية في ضوء رؤية 2030 –دراسة تحليلة– جامعة أسيوط، إدارة البحوث والنشر العلمي: المجلد السادس والثلاثون، العدد العاشر، أكتوبر 2020. ص: 274.

[4]– سمير حسنين إسماعيل: التأهيل الاجتماعي والمعني للأحداث الجانحين. ندوة حول أساليب معالجة الأحداث الجانحين في المؤسسات الإصلاحية مجلة الأمن والحياة. ص: 34.

[5]– وتستعمل أيضا عبارة الطفل أو القاصر، وهي كلمات مرادفة. والميل لاعتماد إحداها دون الأخرى، يستند على اعتبارات لغوية أكثر منها على مفهومه أو دلالتها القانونية. وإذا كانت عبارة القاصر قد أصبح استعمالها في تراجع مستمر بسبب ما تحمله من معاني الربط بين صغر السن وحالة القصور أو الضعف التي توحي بها هذه العبارة. أما بالنسبة لعبارة "الطفل"، فإنها من العمومية، بحيث تبدو فارغة من أية دلالة أو معنى خاص يهم وضعية الشخص الذي تعود عليه. ولهذه الاعتبارات اللغوية والدلالية، يبدو الميل إلى استعمال عبارة "الحدث" واضحا للغاية. انظر: أحمد آيت الطالب: إجراءات البحث الماسة بالحرية، الوسيط في أعمال الشرطة القضائية وأساليب البحث العلمي، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط 2010. الجزء الأول، ص: 196.

[6]– أحمد آيت الطالب: مرجع سابق. ص: 196.

[7]– لم يتفق الأساتذة الذين كتبوا في علم الإجرام باللغة العربية على تسمية واحدة لنظرية سذرلاند التي يطلق عليها defferential association فهم موزعون بين خمس تسميات: العلاقة التفاضلية، والاختلاط التفاضلي، والاختلاط الفارق، والمخالطة الفارقة، والمخالطة الفارقية، لكن يمكن اعتبار تسمية الاختلاط التفاضلي هو الأقرب من اللفظ والمعنى الذي قصده سذرلاند من الاسم الذي أطلقه على على نظريته، فكلمة الاختلاط مأخوذة من بمعناها الشاسع البسيط، وهو اتصال الأفراد بعضهم ببعض، ويستغرق في هذه الكلمة معنى العلاقة والمخالطة والمعاشرة، وكلمة تفاضلي مأخوذة بمعناها الرياضي، أي أولا: بمعنى التجزئية والتقسيم للمتغيرات المتعددة، يتداخل بعضها ببعض للوصول إلى عناصرها البسيطة، ومعرفتها في جزئياتها، ثانيا: بمعنى التأثير السلبي للاختلاط ضمن المعادلة التالية: كلما كان الاختلاط متكررا ومستمرا وقديما وعميقا كلما كان تأثره كبيرا ومنتجا. انظر: إبراهيم الحمداوي: الجريمة في المجتمع المغربي دار القلم الرباط الطبعة الثانية 2013. ص: 81.

[8]– إدوين سذرلاند Edwin H. Sutherland، عالم اجتماع أمريكي ومن أشهر المتخصصين في الجريمة، إن لم يكن أشهرهم على الإطلاق في القرن العشرين. من أهم كتبه، مبادئ علم الإجرام ظهرت طبعته الأولى عام 1924، وأعيد طبعه للمرة العاشرة عام 1978 اشتهر بنظريته في الاختلاط التفاضلي، كما اشتهر أيضا بنظريته في جرائم أصحاب الياقات البيضاء التي ضمنها أكتر كتب علم الإجرام شهرة. توفي عام 1950 ولا يزال زميله دونالد كريسي الأستاذ

في جامعة كاليفورنيا يحمل حتى اليوم شعلته المضيئة. نشر نظريته في الاختلاط التفاضلي عام 1939 في الطبعة الثالثة من كتابه، وقد تضمنت يومها السبعة قضايا الأولى منها، وفي عام 1947 نشر الطبعة الرابعة من كتابه فضمنها تعديلا لنظريته بإضافة القضيتين الثامنة والتاسعة إليها. انظر: إبراهيم الحمداوي: الجريمة في المجتمع المغربي، مرجع سابق. ص: 81.

[9]– عدلي السمري وآخرون: علم اجتماع الجريمة والانحراف، مرجع سابق. ص: 48.

[10]– محمد سند العكايلة: اضطرابات الوسط الأسري وعلاقتها بجنوح الأحداث: دار الثقافة الأردن, الطبعة الأولى 2006. ص: 148.

[11]– عدلي السمري وآخرون: علم اجتماع الجريمة والانحراف، مرجع سابق. ص: 50– 51.

[12]– أمين مصطفى محمد: مبادئ علم الإجرام، الظاهرة الإجرامية بين التحليل والتفسير، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية 2008. ص: 225

[13]– سليمان عبد المنعم سليمان: أصول علم الإجرام القانوني (إشكاليات تأصيل علم الإجرام، التحليل الوصفي لظاهرة الجريمة، التحليل التفسيري لعوامل الإجرام) الجامعة الجديدة للنشر الإسكندرية 1993. ص: 290.

[14]– مجاهدة الشهابي الكتاني: شخصية الجانح، دراسة ميدانية لشخصية الحدث المنحرف في المغرب دار الأمان الرباط 1986. ص: 60.

[15]– نفس المرجع السابق ص: 153.

[16]– حاتم بكار: الاتجاهات المعاصرة في استقصاء عوامل الإجرام وتقويم المجرمين: دراسة تحليلية لأصول علمي الإجرام والعقاب في ضوء الموجهات العامة للتشريع الجنائي الليبي, منشأة المعارف الإسكندرية, الطبعة الثانية 2011. ص: 51.

[17] – عبد الرحمن محمد العيسوي: جرائم الصغار، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، الطبعة الأولى 2006. ص: 81.

[18]– سمير حسنين إسماعيل: التأهيل الاجتماعي والمهني للأحداث الجانحين. أساليب معالجة الأحداث الجانحين في المؤسسات الإصلاحية: أبحاث الندوة العلمية الخاصة بتاريخ 21–22–23 1984.المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب بالرياض. ص: 168.

[19]–علي يحيى آل سعود: مرجع سابق. ص: 281–282.

قائمة المصادر والمراجع:

1–إبراهيم الحمداوي: الجريمة في المجتمع المغربي دار القلم الرباط الطبعة الثانية 2013.

2–أحمد آيت الطالب: إجراءات البحث الماسة بالحرية، الوسيط في أعمال الشرطة القضائية وأساليب البحث العلمي، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط 2010.

3–أحمد مصطفى خاطر: الخدمة الاجتماعية، نظرة تاريخية، المكتب الجامعي الحديث مصر الطبعة الثانية 1998.

4–أمين مصطفى محمد: مبادئ علم الإجرام، الظاهرة الإجرامية بين التحليل والتفسير، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية 2008.

5– حاتم بكار: الاتجاهات المعاصرة في استقصاء عوامل الإجرام وتقويم المجرمين: دراسة تحليلية لأصول علمي الإجرام والعقاب في ضوء الموجهات العامة للتشريع الجنائي الليبي، منشأة المعارف الإسكندرية, الطبعة الثانية 2011.

6–سليمان عبد المنعم سليمان: أصول علم الإجرام القانوني (إشكاليات تأصيل علم الإجرام، التحليل الوصفي لظاهرة الجريمة، التحليل التفسيري لعوامل الإجرام) الجامعة الجديدة للنشر الإسكندرية 1993.

7– سمير حسنين إسماعيل: التأهيل الاجتماعي والمهني للأحداث الجانحين. أساليب معالجة الأحداث الجانحين في المؤسسات الإصلاحية: أبحاث الندوة العلمية الخاصة بتاريخ 21–22–23 1984.المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب بالرياض.

8- عبد الرحمن محمد العيسوي: جرائم الصغار، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، الطبعة الأولى 2006.

9-عدلي السمري وآخرون: علم اجتماع الجريمة والانحراف، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى 2010.

10- مجاهدة الشهابي الكتاني: شخصية الجانح، دراسة ميدانية لشخصية الحدث المنحرف في المغرب دار الأمان الرباط 1986.

11- محمد سند العكايلة: اضطرابات الوسط الأسري وعلاقتها بجنوح الأحداث: دار الثقافة الأردن, الطبعة الأولى 2006.